الأمم المتحدة S/2016/297

مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2016
Arabic
Original: English

تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدّمة

١ - مدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بموجب قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، وطلب إلي أن أقدم، بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، تقريرا يتضمن اقتراحات لمواصلة تخفيض قوام عملية لأمم المتحدة في كوت ديفوار وإمكانية إنهائها، مع مراعاة الظروف الأمنية على الأرض وقدرة حكومة كوت ديفوار على تسلم الدور الأمني الذي تقوم به العملية، وكرر المجلس هذا الطلب في قراره ٢٢٦٠ (٢٠١٦). ووفقا لذينك القرارين، قامت بعثة متعددة التخصصات تقودها إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ لإجراء استعراض استراتيجي. ويتضمن هذا التقرير النتائج التي خلص إليها الاستعراض الاستراتيجي وتوصياتي بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية منذ صدور تقريري المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/940).

ثانيا - التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، بإجراء سلسلة من المشاورات مع الجهات المعنية بهدف تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اجتمع الرئيس بهيئة زعماء وملوك القبائل الذين نصحوه بأن من الممكن تيسير المصالحة وتخفيف التوترات السياسية باتخاذ تدابير مثل رفع القيود

الرجاء إعادة استعمال الورق

المفروضة على الأصول المصادرة العائدة للأشخاص المرتبطين بالرئيس السابق لوران غباغبو، والتعجيل بإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بسبب مشاركتهم المزعومة في الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وتشجيع عودة الأشخاص الذين ما زالوا في المنفى، ودعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإجلاء الأشخاص المقيمين بصورة غير قانونية في الغابات الوطنية. ونصح الزعماء والملوك السيد واتارا باستخدام ما لديه من سلطة لمنح الصفح الرئاسي كلما أمكن ذلك. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع السيد واتارا بالزعماء الدينيين الذين أكدوا أيضا أهمية تعجيل الإجراءات القضائية المتعلقة بالأشخاص المحتجزين في إطار أزمة ما بعد الانتخابات، وطلبوا دعماً لإنشاء منبر للحوار بين الأديان.

٣ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر أيضا، اجتمع السيد واتارا برئيس اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات في كوت ديفوار، الذي شجعه على مواصلة الحوار المباشر مع المعارضة السياسية بهدف توطيد المصالحة الوطنية. واقترح رئيس اللجنة كذلك إنشاء دوائر قضائية خاصة للتعجيل بالعمليات التي ما زالت قيد النظر المتعلقة بالأشخاص المحتجزين في إطار أزمة ما بعد الانتخابات، وكذلك الإفراج مؤقتاً عن المحتجزين وإصدار قرارات بمنح الصفح الرئاسي أو العفو الرئاسي ضمن حدود القانون. وأوصى كذلك ببذل جهود متجددة لتشجيع عودة الأشخاص الموجودين في المنفى، مع التأكيد على أهمية معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الملكية والأراضي، ولا سيما بالنسبة للنساء والأشخاص المستضعفين.

٤ - وأعلن السيد واتارا في خطاب تلفزيوني موجّه إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر عن منح الصفح الرئاسي لـ ٣ ١٠٠ سجين، فضلا عن إطلاق سراح الأفراد المحتجزين في سياق أزمة ما بعد الانتخابات. وأكد مرة أخرى عزمه على إجراء استفتاء دستوري وانتخابات تشريعية في عام ٢٠١٦.

٥ - وقدمت الحكومة استقالتها في ٦ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب الرئيس. وفي اليوم نفسه، أعيد تعيين دانيال كابلان دونكان رئيساً للوزراء. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أُعلن عن تشكيل مجلس وزراء جديد يضم ٣٦ وزيرا من بينهم تسع نساء. وباستثناء وزير واحد من المجتمع المدني، فإن جميع أعضاء الحكومة هم من الائتلاف الحاكم - تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام. وتضم الحكومة وزارات جديدة لحقوق الإنسان والحريات العامة، والتضامن، والتماسك الاجتماعي، وتقديم التعويضات إلى الضحايا.

٦ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اجتمع السيد واتارا بوفد من الحزب الحاكم السابق - الجبهة الشعبية الإيفوارية - بقيادة رئيسها باسكال أفي نغيسان. وتضمنت القضايا التي نوقشت في اللقاء وضع الأشخاص المحتجزين بسبب الانتهاكات المزعومة التي ارتكبت خلال

أزمة ما بعد الانتخابات، وإنهاء تجميد الحسابات المصرفية، وعودة الأشخاص الذين يعيشون في المنفى إلى كوت ديفوار. ونوقشت أيضاً مسائل هيكلية مثل تمويل الأحزاب السياسية، والوصول إلى وسائط الإعلام الحكومية وترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وفي وقت لاحق، في ٩ آذار/مارس، وافقت الحكومة على الإفراج مؤقتاً عن ٧٠ شخصاً من أصل ٣٠٠ شخص محتجزين في إطار أزمة ما بعد الانتخابات، الذين كانت الجبهة الشعبية الإيفوارية تطالب بالإفراج عنهم، فضلا عن إنهاء تجميد حسابات مصرفية تعود إلى أربعة أشخاص مقرّبين من السيد غباغبو، من بينهم شقيقته.

٧ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أعلن الرئيس السابق هنري كونان بيديه، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، عن التوصل إلى اتفاق مع السيد واتارا على إنشاء حزب موحد. وسيتألف الحزب الجديد، الذي سيدعى ''تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام''، من جميع أعضاء الائتلاف الراغبين في الانضمام إليه، ولا سيما حزب تجمع الجمهوريين الحاكم، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، وحركة قوى المستقبل، والاتحاد من أجل كوت ديفوار، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار. وبدأت الجهود لإنشاء الهيكل الأساسي للحزب المقترح وإطاره القانوني، وإشراك أعضاء الحزب.

٨ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، ترأس السيد واتارا الجلسة الختامية لحلقة دراسية بشأن برنامج عمل الحكومة، عرض خلالها جميع الوزراء أولوياتهم والأنشطة المقررة لعام ٢٠١٦. ويتسق هذا البرنامج مع الخطة الإنمائية الوطنية، ويمنح الأولوية لخمسة أهداف في عام ٢٠١٦، وهي: تعزيز المؤسسات لتحقيق السلام والحكم الرشيد؛ والتحول الهيكلي للاقتصاد؛ وتحسين الأحوال المعيشية؛ وتشجيع الشباب والنساء؛ ونشوء ''الإيفواري الجديد''.

العدالة الوطنية والعدالة الدولية

٩ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير، استؤنفت محاكمة ٢٤ ضابطا عسكريا وُجّهت إليهم تهم تتعلق باغتيال الجنرال روبرت غوي وأفراد أسرته في عام ٢٠٠٢. وفي ١٨ شباط/فبراير، حكمت المحكمة العسكرية بالسجن مدى الحياة على الجنرال دوغبو بلي، الرئيس السابق للحرس الجمهوري، والمقدم أنسيلمي سيكا يابو، الرئيس السابق لمفرزة الحماية الشخصية للسيدة الأولى السابقة سيمون غباغبو، ودانييا سيري، بتهمة القتل والتواطؤ على القتل، وحكمت على عشرة متهمين بالسجن لمدة ١٠ سنوات. وبرأت المحكمة المتهمين المتبقين البالغ عددهم ١٣ متهماً.

١٠ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس السابق غباغبو في الجلسة الافتتاحية لمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية أنه ينكر التهم الموجهة إليه فيما يتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك التواطؤ في القتل، والاغتصاب، والأفعال اللاإنسانية، والاضطهاد. كما أن المتهم الآخر معه في نفس القضية، شارل بليه غوديه، أنكر أيضاً التهم الموجهة إليه. وأثناء المرافعة الافتتاحية في ١ شباط/فبراير، قال محامي الدفاع عن السيد غباغبو إنه ضحية لمؤامرة دولية تهدف إلى تنصيب السيد واتارا في السلطة بالقوة.

١١ - وفي ٤ شباط/فبراير، أعلن السيد واتارا أن أي إيفواري آخر لن يُحال إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأن نظام العدالة الإيفواري بات جاهزا للعمل بكامل طاقته. وشجبت بعض الشخصيات المعارضة هذا البيان بوصفه يعزز الحفاظ على نظام للعدالة أحادي الجانب.

الحالة الأمنية

١٢ - لا تزال الحالة الأمنية مستقرة ولكنها هشة. ففي معظم الفترة المشمولة بالتقرير، اتسم المناخ بإضرابات عمالية وطلابية؛ ومظاهرات للشباب؛ ونزاعات قبلية. ووقعت أيضا حوادث عنف جنسي، بما في ذلك اغتصاب الأطفال؛ واشتباكات بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وبعض المجتمعات المحلية؛ وجرائم عنيفة مثل السطو المسلح واللصوصية. وأدى الهجوم الإرهابي الذي استهدف منتجع غران بسام في ١٣ آذار/مارس، وأعلن المسؤولية عن ارتكابه تنظيمُ المرابطين، وهو جماعة تعمل في شمال مالي وتربطها علاقات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى إضافة دينامية جديدة للحالة الأمنية.

١٣ - وقام عدد غير معروف من المهاجمين المدججين بالسلاح بإطلاق النار على المدنيين في ثلاثة فنادق مطلة على الشاطئ في غران بسام. وقُتل خلال الهجوم ٢٢ شخصا، بمن فيهم ١٦ من المدنيين المواطنين والأجانب، من بينهم طفلٌ واحد، وثلاثة من أفراد قوات الدفاع الإيفوارية وثلاثة مهاجمين. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ثلاثة وثلاثون شخصا بجروح. واستجابت قوات الأمن الإيفوارية للوضع بسرعة. وبادرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى وضع قوات الرد السريع التابعة لها في حالة تأهب، وعززت وجودها بالقرب من موقع الهجوم، وفي مطار أبيدجان الدولي ومباني البعثة، ونشرت قوات في موقع في أبيدجان قيل إن المهاجمين كانوا موجودين فيه في وقت سابق من ذلك اليوم. وفي اليوم التالي، عقد السيد واتارا اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء اعتمدت خلاله تدابير لتعزيز الأمن، بما يشمل انتشار قوات الأمن في جميع المواقع الاستراتيجية والأماكن المفتوحة للجمهور.

١٤ - ووقعت حوادث أمنية أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُفيد بوقوع هجوم على موقع للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في قرية نوغوا الواقعة على مقربة من مركز نوي الحدودي مع غانا. ولم يُفد بوقوع خسائر بشرية. وجرى توقيف واحتجاز مواطن إيفواري ومواطن غاني في سياق متصل بذلك الهجوم. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، تحوّل إضراب عمالي في فيركيسيدوغو إلى اشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن الإيفوارية أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل. وفي ٢٠ شباط/فبراير، نظم المحتجزون في سجن أبيدجان عصياناً كان بعض السجناء المشاركين فيه مسلحين ببنادق هجومية. وقُتل خلال تبادل إطلاق النار حارس واحد و ٩ سجناء، وأصيب ١٠ سجناء بجروح.

١٥ - وفي ٦ آذار/مارس، اشتبك بعض الأهالي في أسويفري، قرب بوندوكو، مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال احتجاجات ضد استمرار بعض الجنود في ابتزازهم. وأطلقت القوات الجمهورية لكوت ديفوار النار على المحتجين، وأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخر. ولا يزال شخص واحد مفقوداً. وأوفد الرئيس فريقاً برئاسة وزير الدفاع لتهدئة الوضع؛ وعُزّز أيضاً وجود قوات الدرك. وفي وقت سابق، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وقع اشتباك بين بعض الأهالي في كواسي - نياغويني الواقعة قرب بودوكو والقوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال احتجاجات ضد الابتزازات التي يقوم بها بعض الجنود.

١٦ - وفي ٢ آذار/مارس، أصدرت الحكومة مرسوما بإنشاء مركز وطني لتنسيق الاستجابة للإنذار المبكر، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتهدف الآلية إلى منع نشوب النزاعات، ومكافحة الإرهاب، وتقليص الوقت اللازم للاستجابة في أعقاب ورود إنذار بحدوث أزمة ما.

التطورات الإقليمية

١٧ - في ٨ كانون الثاني/يناير، انتُخب السيد واتارا رئيساً للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا خلفاً لرئيس بنن، بوني يايي.

١٨ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر حضر السيد واتارا والسيد أفي نغيسان مراسم تنصيب رئيس بوركينا فاسو روش مارك كريستيان كابوري. وفي وقت لاحق، أعرب السيد كابوري عن قلقه إزاء التهديد الأمني الذي تشكله بالنسبة لبوركينا فاسو بعض العناصر التابعة لجهاز أمن الرئيس السابق بليز كومباوريه الذين لجأوا إلى كوت ديفوار في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير،

أصدرت الرئاسة الإيفوارية بيانا يشجب قرار بوركينا فاسو بإصدار مذكرة توقيف دولية بشأن رئيس الجمعية الوطنية، غيوم سورو، بزعم تورطه في محاولة الانقلاب، وأشارت إلى أن المسألة ستُعالج عن طريق القنوات الدبلوماسية. وفي ٢١ شباط/فبراير، سلمت كوت ديفوار إلى بوركينا فاسو ثلاثة أفراد من كتيبة الأمن الرئاسي البوركينية التي ارتكبت محاولة الانقلاب، لتقديمهم إلى المحاكمة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أفادت وسائط الإعلام بأن السيد كومباوري، الذي كان يعيش في كوت ديفوار منذ خلعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قد مُنح الجنسية الإيفوارية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت سلطات بوركينا فاسو مذكرة توقيف دولية بشأن السيد كومباوري لدوره المزعوم في قتل الرئيس السابق توماس سانكارا في عام ١٩٨٧.

ثالثا - الاستعراض الاستراتيجي للحالة في كوت ديفوار

١٩ - ضمت بعثة الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في الفترة من ٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير، التي ترأستها إدارة عمليات حفظ السلام، ممثلين عن إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اللذين كانا يمثلان وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الإنمائية والإنسانية.

٢٠ - واجتمع فريق الاستعراض الاستراتيجي مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة في كوت ديفوار، كان من بينهم السيد واتارا؛ ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء؛ ورئيس الجمعية الوطنية؛ واللجان الوطنية المعنية بالتماسك الاجتماعي والمصالحة وحقوق الإنسان؛ وأعضاء من أوساط المانحين والسلك الدبلوماسي؛ وقيادات الجيش والشرطة والدرك؛ والأحزاب السياسية؛ والمجتمع المدني؛ وقيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والموظفون والأفراد النظاميون العاملون بها؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي ليبريا، أجرى فريق الاستعراض مشاورات مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وقادة الوكالات الأمنية الوطنية. وزار الفريق مقاطعتي ماريلاند وريفر غي في جنوب شرق ليبريا، بالقرب من الحدود مع كوت ديفوار، وكذلك قرى غرابو وأولوديو وتابو في الجنوب الغربي من كوت ديفوار، بالقرب من الحدود مع ليبريا.

نتائج الاستعراض الاستراتيجي

١ - البيئة السياسية

٢١ - تواصل كوت ديفوار توطيد المكاسب التي تحققت منذ أعمال العنف التي صاحبت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ التي طعن في صحة نتائجها. وقد شكلت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ التي دارت في أجواء سلمية وأسفرت عن إعادة انتخاب السيد واتارا لفترة ولاية ثانية وأخيرة معلما هاما تيسَّر إنجازه نتيجةً لعدد من العوامل ليس أقلها قبول معظم أصحاب المصلحة بشفافية هذه الانتخابات ومصداقيتها. وفي غضون ذلك، تلوح في الأفق عمليات يرجح أن تفضي إلى مواصلة توطيد دعائم النظام السياسي خلال عام ٢٠١٦، وإلى إدخال تغييرات جديدة عليه قبل انتخاب رئيس جديد في عام ٢٠٢٠ لخلافة الرئيس الحالي.

٢٢ - وقد ذكرت اللجنة الانتخابية المستقلة أن من المقرر إجراء عمليتين انتخابيتين في أواخر عام ٢٠١٦، وهما استفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية. وبإمكان هذا الاستفتاء أن يساعد على معالجة المشاكل الهيكلية التي تكمن في جذور الأزمة الإيفوارية، حيث إن أحد التعديلات المقترحة يهدف إلى تنقيح المادة ٣٥ من الدستور التي تنص على معايير أهلية الترشح للانتخابات الرئاسية، بما في ذلك اشتراط أن يكون والدا المترشح مواطنين إيفواريين بحكم المولد. وقد يثير هذا الحكم أيضا نقاشات داخل الائتلاف السياسي الحاكم باعتبار أن نص المادة ٣٥ قد صاغه البعض من أعضاء الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار. وقد رحب بمراجعة الدستور البعض من وجوه المعارضة التي استشيرت في الأمر. وقد رأى العديد من المحاورين من الذين لم يُشركوا حتى الآن في الأعمال التحضيرية للاستفتاء، ومنهم مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني وأحزاب سياسية، ضرورة أن تكون العملية شاملة قدر الإمكان.

٢٣ - وأعلن أعضاء من المعارضة السياسية، بمن فيهم أولئك الذين قاطعوا الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، أنهم يعتزمون المشاركة في الانتخابات التشريعية، شريطة تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز شرعيتها. وهم يرون ضرورة أن تشمل هذه الظروف إدخال تنقيحات على القانون الانتخابي، وترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وإنشاء لجنة انتخابية أكثر استقلالية من اللجنة الحالية، حيث يرون أنها تابعة للحكومة. ورغم أن الحكومة لم تطلب رسميا من الأمم المتحدة دعم العمليتين الانتخابيتين المقرر إجراؤهما في عام ٢٠١٦، يرى العديد من أصحاب المصلحة أن وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وما تقدمه من دعم يؤديان دورا أساسيا في جملة أمور، منها ما يتعلق برصد حقوق الإنسان، وهو

ما من شأنه أن يحسن التصورات المتعلقة بمشروعية نتائج الانتخابات. وفي هذا الصدد، أشار هؤلاء إلى انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية التي ارتكبت خلال الفترة السابقة للانتخابات في عام ٢٠١٥، وأعربوا عن قلقهم من إمكانية أن يُضيَّق هذه المرة خلال الانتخابات التشريعية على هذه الحقوق على نحو أشد خطورة. وأشاروا في الوقت نفسه إلى احتمال أن ينجم عن الاقتراح الداعي إلى دمج ائتلاف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام في حزب واحد، على النحو المبين في الفقرة ٧ أعلاه، تشكيل أحزاب أو ائتلافات جديدة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠.

٢٤ - وشدد جميع المحاورين على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى المضي قدما في عملية مصالحة وطنية مفيدة وشاملة يتخللها حوار سياسي وتحقيق التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية. وأعلن السيد واتارا أنه سيعطي الأولوية أثناء فترة ولايته الثانية إلى تحقيق المصالحة في البلد، وأقر أعضاء المعارضة المشاركون في الاستعراض الاستراتيجي بوجود مبادرات هامة اتخذت تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك الإفراج عن الأشخاص الذين احتجزوا فيما يتصل بالأزمة التي اندلعت في أعقاب الانتخابات وإعادة الأصول المجمدة أو المصادَرة. غير أن بعض المحاورين أشاروا أيضا إلى وجود أوجه قصور تنسف هذه المصالحة. ومن بينهم من رأى أنه في غياب الإصلاحات السياسية والمؤسسية، ظلت الجهود الرامية إلى تحقيق التوافق السياسي جهودا سطحية أو اعتباطية. ولاحظ بعض المحاورين أن الدعاوى القضائية المرفوعة على الصعيدين الوطني والدولي قد ركزت حتى الآن فقط على الانتهاكات التي يُزعم أن السيد غباغبو وأعوانه قد ارتكبوها خلال الأزمة التي اندلعت في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وهو ما ساهم في تشكيل التصورات السائدة بشأن عدالة المنتصر والإفلات من العقاب.

٢٥ - ورغم قوة معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه السنوي ٩ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية، فإن هذا الازدهار الذي شهدته كوت ديفوار لم تستفد منه على النحو الكامل شرائح كبيرة من المجتمع، ومن بينها شريحة الشباب. وأقر المسؤولون الحكوميون بأن هذا الأمر قد يصبح عاملا مزعزعا للاستقرار، وأبلغوا فريق الاستعراض الاستراتيجي بأنهم سيعطون الأولوية إلى تحقيق نمو أكثر شمولا. وأعرب بعض المحاورين عن رأي مفاده أن التماسك الاجتماعي ينسفه الانطباع السائد لدى بعض المجتمعات المحلية، لا سيما في غرب البلد، بأن السياسات وضعت لما فيه مصلحة أهل الشمال والأجانب على حساب أهل البلد، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأراضي.

٢٦ - وأشار المسؤولون الحكوميون إلى هذه الشواغل، فشددوا على أن تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي عمليتان معقدتان طويلتا الأجل. وقد غلب حتى الآن على خطة الحكومة لتحقيق المصالحة برنامج التعويضات، الذي استهل في عام ٢٠١٥، والذي يتعين أن يشمل جميع الضحايا إذا ما أريد أن يكون له أثر إيجابي. وفي أثناء ذلك، وضعت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الصيغة النهائية لتقريرها وتوصياتها من أجل المضي قدما في تحقيق المصالحة الوطنية، غير أنها لم تنشره حتى الآن للعموم، كما لم تنشر وقائع الجلسات التي عُقدت خلال بحثها النزاع الإيفواري على مدى ثلاث سنوات، وهو ما أضعف من أثرها المحتمل.

٢ - حالة حقوق الإنسان

٢٧ - لقد تحسنت حالة حقوق الإنسان مقارنة بما كانت عليه إبان الأزمة التي أعقبت الانتخابات. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. فلا يزال قادة المتمردين السابقين الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي يشغلون مناصب في السلطة، بما فيها مناصب داخل القوات المسلحة. وفي أثناء ذلك، فإن معاوني السيد غباغبو الذين حوكموا في عام ٢٠١٥ على الجرائم المرتكبة ضد الدولة لم يمثلوا حتى الآن أمام القضاء لمحاكمتهم على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبوها خلال الأزمة. وقد أكد المسؤولون الحكوميون لبعثة الاستعراض أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وسيُشرع قريبا في النظر في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الجناة المزعومين من كلا الجانبين.

٢٨ - ولا يزال نحو ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في كوت ديفوار من عديمي الجنسية، أو معرضين لأن يصبحوا عديمي جنسية، أو من الأشخاص الذين لا يمتلكون المستندات اللازمة لإثبات جنسيتهم. ونتيجة لذلك، فإن هناك شريحة كبيرة من المجتمع غير مؤهلة للحصول على الخدمات الأساسية، وتشمل هذه الشريحة أطفالا لم تسجَّل ولادتهم قط. وكانت الحكومة قد صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بانعدام الجنسية، كما عدَّلت التشريعات للسماح للأشخاص عديمي الجنسية وغيرهم ممن ولدوا في البلد بطلب الحصول على الجنسية إذا ما كانوا يقيمون في كوت ديفوار منذ عقود. بيد أن التنفيذ لا يزال من التحديات القائمة. وفي الوقت نفسه، هناك مشروع لم يكتمل و لم يعتمد بعد لخطة عمل وطنية للقضاء على حالات انعدام الجنسية.

٢٩ - ولا تزال كوت ديفوار على قائمة البلدان الخاضعة لنظر ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وما زالت تواجه تحديات خطيرة فيما يتعلق بالعنف الجنسي

والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الموجه ضد الأطفال. وقد اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٤ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنسي، لكن التنفيذ كان مقصورا على الخطوات الأولية من قبيل التعبئة المجتمعية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٥، رُفعت كوت ديفوار من قائمة البلدان التي تنظر في حالتها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة في هذا المجال. ونصف حالات انتهاك حقوق الإنسان التي بُلِّغ عنها هي، تقريباً، حالات تتعلق بأطفال. والأطفال الجانحون معرضون للخطر بشكل خاص حيث إنهم كثيرا ما يعتقلون في ظروف غير ملائمة، وهو ما يتطلب إدخال إصلاحات عاجلة على نظام قضاء الأحداث والنظام الجنائي.

٣ - المسائل المتصلة بالأمن

٣١ - استمرت الحالة الأمنية في التحسن، على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة. وقد أعرب معظم محاوري فريق الاستعراض الاستراتيجي عن انشغالهم الشديد إزاء الخطر المحدق بكوت ديفوار جراء انتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٣٢ - والجنوب الغربي هو الجزء الوحيد من البلد الذي صنف على أنه يواجه تهديدا ذا طابع عسكري بسبب الهجمات المسلحة التي تشن بانتظام على المؤسسات الأمنية الوطنية، وآخرها الهجوم الذي شُن على معسكرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أولوديو في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأودى بحياة ٧ جنود وأصيب فيه ١٤ آخرين بجروح خطيرة. وأفاد الأفراد الأمنيون الذين جرى التشاور معهم بأن الاعتداءات الأخيرة، خلافا للهجمات المرتكبة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، لم تكن ذات طابع عابر للحدود، وأنها ارتُكبت بدافع عوامل داخلية تخص كوت ديفوار. وهناك توتر ناجم بوجه خاص عن تدفق الوافدين إلى المنطقة من مناطق أخرى من كوت ديفوار، وعن وجود أجانب بينهم يُنظر إليهم على أنهم يستغلون الأراضي بشكل غير قانوني بالتواطؤ مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار، التي ينظر إليها البعض من أهل البلد على أنها قوة محتلة من المتمردين.

٣٣ - وقد تأثرت كذلك البيئة الأمنية بإمكانية الحصول على أسلحة غير مأذون بها، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدل الجرائم العنيفة، بما في ذلك أعمال اللصوصية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عثر على مخابئ للأسلحة في غيغلو، وفي قرية كوروكورو قرب الحدود مع مالي، وفي قرية كوكونو قرب الحدود مع غانا. وعثر أيضا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على مخبأ للأسلحة في دويكوي.

٣٤ - ومن أسباب انعدام الأمن أيضا النزاع الطائفي الناشئ في المقام الأول عن النزاعات على الأراضي والحدود. وفي المنطقة الغربية، ظلت مان وأوديبي وتوليبلو تشهد ارتفاعا في وتيرة هذه النزاعات، وكذلك الحال في أبنغورو وأبواسو وبوندوكو في المنطقة الشرقية، وفي كورهوغو في المنطقة الشمالية. ولا يزال النزاع بين المجتمعات المحلية وعمال المناجم غير القانونيين، ومعظمهم من الأجانب، يمثل مشكلة في أبواسو وبونا وداوكرو.

إصلاح قطاع الأمن

٣٥ - لقد أحرز تقدم كبير خلال فترة الولاية الأولى للسيد واتارا فيما يتعلق بفعالية العمليات وإدارة قطاع الأمن، إضافة إلى توسيع نطاق تقديم الخدمات. وعلى الرغم مما كان يعتري العمليات من أوجه قصور، تقوم المؤسسات الأمنية الوطنية بمهامها القانونية في ظل فهم أكبر لأدوارها وتحسن قدراتها. غير أن معظم المسؤولين الحكوميين يرون أن الجهود المبذولة من أجل تجهيز الجيش ودوائر إنفاذ القانون تجهيزا ملائما تُعرقَل بسبب حظر توريد الأسلحة الذي ظل ساريا. ويُنظر إلى مجالس الأمن الإقليمية، التي تضم الدول والجهات الفاعلة من غير الدول كالمجتمع المدني، على أنها يمكن أن تشكل آلية هامة لتحقيق اللامركزية في الخدمات الأمنية والتصدي لانعدام الأمن في المجتمعات المحلية. بيد أن فعالية هذه المجالس قوضتها ظاهرة تدني الثقة، بما في ذلك فيما بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الأمنية، وفيما بين الإدارة المدنية والمؤسسات الأمنية، وفيما بين مختلف دوائر الجهاز الأمني.

٣٦ - وأدخلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار تحسينات بفعل تشريعات تؤدي إلى زيادة الرقابة المدنية وتعزيز فعالية القوات المسلحة والقدرة على تحمل تكلفتها، مثلا من خلال الخطط الرامية إلى تحقيق نسبة ٤٠:٦٠ بين تكاليف التشغيل والاستثمار، بما في ذلك فيما يتعلق بالتدريب والمعدات، بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة من قبيل الهياكل الموازية للقيادة والتحكم، والافتقار إلى التماسك الداخلي، وعدم الانضباط، وأوجه القصور في القدرة التشغيلية. وقد أعرب بعض محاوري فريق الاستعراض الاستراتيجي عن قلقهم من أن قادة القوات الجديدة السابقين يهيمنون على هيكل قيادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأن الاختلافات الإثنية والاختلافات الأخرى بين جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار والسكان في بعض المناطق قد أسهمت في حدوث أعمال وحشية وفي حوادث الابتزاز وغير ذلك من المخالفات. ولا تزال عمليات السطو المسلح وغيرها من الجرائم العنيفة تُرتكب من قبل عناصر مسلحة غير رسمية مرتبطة بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار. كما ظلت التحديات قائمة فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين. وسلَّم قادة

القوات الجمهورية لكوت ديفوار بأن النسبة الحالية لتمثيل المرأة البالغة ٢ في المائة غير كافية، وأفادوا بأنه سيتم بذل جهود بغية الوصول إلى نسبة ٢٠ في المائة على الأقل.

٣٧ - وقد أحرزت دائرة الشرطة الوطنية تقدما، إلا أن فعاليتها قد تأثرت من جراء إضفاء طابع مركزي مفرط على هيكل الحكم مما أدى إلى تقويض القيادة والسيطرة، ومن جراء الافتقار إلى الاستقلالية في الميزانية، مما يعرقل العمليات اليومية والتخطيط. ولا يزال يتعين تنفيذ مقترحات الإصلاح الرامية إلى إعادة الهيكلة وتعزيز الثقة بين المجتمع المدني وقوات الأمن، الواردة في قانون تخطيط الأمن الداخلي الذي اعتمدته الحكومة وقدمته إلى الجمعية الوطنية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ومع أنه لم يطرأ أي تغيير على الدرك من حيث انضباطه الداخلي وهياكله الأساسية، إلا أن لديه هيكل قيادة مركزي شديد الهرمية، مما يتطلب إصلاحات تتيح تفويض السلطة إلى القادة المحليين من أجل زيادة الفعالية. وثمة قانون جديد بشأن برمجة الأمن الداخلي ينص على تدابير تخول للدرك سلطة مراقبة الميزانية، مما يمثل خطوة هامة. وهناك أيضا جهود جارية لتحقيق أقصى قدر من التكامل بين الشرطة والدرك عن طريق تحقيق المستوى الأمثل من أوجه التآزر، بما في ذلك إنشاء آلية للتعاون فيما بين القوات ينصب تركيزها على الإرهاب.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٨ - اختُتمت أنشطة نزع السلاح والتسريح على الصعيد الوطني في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. وسلَّمت البعثة الموقع الرئيسي لنزع السلاح والتسريح، وهو معسكر أنيامـا في أبيدجان، إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان ما مجموعه ٥٠٦ ٦٩ من المقاتلين السابقين قد شاركوا في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أجري فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ويُعدُّ ١٣٣ ٦٠ من بينهم ممن أعيد إدماجهم. وكانت الحالات المتبقية من المقاتلين السابقين، البالغ عددهم ٣٧٣ ٩ مقاتلا، قد جرى إلحاقها بأنشطة إعادة الإدماج، أو كانت في انتظار بدء الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢ من المقاتلين السابقين في ليبريا الذين قد لا يكونون مؤهلين للحصول على أي مساعدة، إذ أن المقاتلين العائدين من المنفى لا يمكنهم الاستفادة من أنشطة إعادة الإدماج ما لم يكونوا مسجلين في قاعدة بيانات حكومية مناسبة.

٣٩ - وطيلة عملية نزع السلاح، جرى تجميع ما مجموعه ٥١٠ ٤٣ قطعة سلاح، بما في ذلك ١٢١ ١٤ سلاحا. وأشار كثير من المحاورين إلى التباين بين عدد المقاتلين السابقين الذين جرى إلحاقهم بالعملية وعدد الأسلحة الصالحة للاستعمال التي جرى

تسليمها. ويلزم بذل جهود لضمان قدر أكبر من الشفافية، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات المقاتلين السابقين، بحيث يتسنى توضيح الأثر الملموس للبرنامج.

٤ - الحالة الإنسانية

٤٠ - لقد تحسنت الحالة الإنسانية منذ الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، حيث انخفضت المبالغ التقديرية اللازمة للاضطلاع بالتدخلات المنقذة للأرواح من ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ما دون ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ولذلك، فقد انتقل تركيز التدخل نحو دعم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، فلا يزال الكثير من الناس في كوت ديفوار بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

٤١ - وأدت الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى تشريد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ إيفواري إلى غانا وغينيا وليبريا ومالي وتوغو، وكانت ليبريا تستضيف نحو ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ في ذروة الأزمة. ولا يزال ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ موجودين في البلدان المجاورة، بما في ذلك في ليبريا (ما يناهز ٢٨ ٠٠٠ شخص)، فضلا عن غانا (١١ ٤٥٠)، وغينيا (٦ ٥٦٠)، وتوغو (٢ ٢٧٠)، ومالي (١ ٠٠٠). وهناك أيضا ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، لا سيما في أبيدجان وفي الغرب.

٤٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أغلقت السلطات الإيفوارية حدود البلد مع غينيا وليبريا، كتدبير وقائي في أعقاب تفشي مرض فيروس إيبولا في ذينك البلدين. وظلت تلك الحدود مغلقة حتى ١٥ آذار/مارس. ومع ذلك، وبالاتفاق مع الحكومة الإيفوارية، استؤنفت عمليات العودة الطوعية إلى الوطن التي تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تيسيرها عن طريق الممرات الإنسانية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحتى ١٥ آذار/مارس، كان ١٠ ١٩٥ من اللاجئين الإيفواريين قد أعيدوا إلى وطنهم. وتخطط المفوضية لتيسير العودة الطوعية لـ ٢٥ ٠٠٠ لاجئ إيفواري في عام ٢٠١٦ و ٨ ٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٧، بينما يتوقع أن يختار حوالي ٥ ٠٠٠ لاجئ إعادة الاندماج محلياً. وتوفر قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحماية المادية لعمليات العودة، وبذلك تهيئ بيئة مواتية لجهود الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

٤٣ - وإن كون ما يقرب من ٢٤ في المائة من سكان كوت ديفوار يتألفون من الأجانب، لا سيما المهاجرون لأسباب اقتصادية، يؤدي أحيانا إلى توترات مع المجتمعات الأصلية في مناطق من البلد. وعلى الرغم من اعتماد استراتيجية وطنية بشأن الهجرة في عام ٢٠١٤

بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، فإن الجهود المبذولة لإدارة شؤون المهاجرين يعوقها عدم التيقن في الإحصاءات، وعدم كفاية التنسيق بين مختلف الوزارات. وفي الوقت نفسه، فإن الغابات المحمية والمتنزهات الوطنية يشغلها بشكل غير قانوني الآلاف من المهاجرين من البلدان المجاورة. وثمة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص يشغلون المتنزه الوطني مونت بيكو، ٩٥ في المائة منهم من الرعايا الأجانب. ويحتاج هؤلاء، بما في ذلك الفئات الضعيفة، إلى الدعم من أجل إعادة التوطين وإلى توفير الخدمات الأساسية وغيرها من الخدمات، بينما تحتاج المجتمعات المحلية التي يتم إعادة توطينهم فيها إلى الدعم أيضا. وقد وافقت السلطات الإيفوارية وسلطات بوركينا فاسو على بدء العودة الطوعية لشاغلي متنزه مونت بيكو إلى بوركينا فاسو في عام ٢٠١٦.

٥ - تقييم حالة الحدود والمسائل الإقليمية

٤٤ - شهد الوضع في منطقة الحدود الواقعة بين كوت ديفوار وليبريا تحسنا منذ إجراء تقييم مماثل في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، وعلى النحو المبين في الفقرة ٣٢ أعلاه، فإن الحالة في جنوب غرب كوت ديفوار لا يزال يكتنفها استمرار عدم الاستقرار الذي تفاقم بسبب ارتياب المجتمعات المحلية بشكل ملموس إزاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والنزاعات على الأراضي والمنازعات القبلية التي استفحلت بسبب هجرة الأشخاص الذين يسعون إلى استغلال الأراضي إلى المنطقة. وتواصل تقويض الاستقرار بفعل الهجمات التي يثيرها بشكل دوري التعدي على الأراضي من جانب أشخاص ليسوا من المنطقة. وأكد المحاورون أن الافتقار إلى التماسك الاجتماعي المرتبط بالتأخير في عملية المصالحة الوطنية ككل يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار.

٤٥ - وعلى الجانب الليبري من الحدود، كان هناك قلق كبير إزاء عدم الاستقرار في المنطقة المتاخمة لكوت ديفوار. وأشار المحاورون إلى حالات قتل أو اختفاء في ظل ظروف غير معروفة لم يجر التحقيق فيها بشكل كامل، وأشاروا في جملة ذلك إلى إشاعة تفيد بوجود أشخاص مسلحين في جزيرة فايي يقومون بأنشطة شائنة دون أي تدخل من قوات الأمن من أي من البلدين.

٤٦ - وما زالت هناك أوجه قصور خطيرة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية الاجتماعية والأمنية على جانبي الحدود. فعلى الجانب الليبري، تتزايد عمليات نشر موظفي مكتب الهجرة والتجنس وأفراد الشرطة الوطنية الليبرية، لكنها تفتقر إلى ما يكفي من الموظفين واللوجستيات وسبل التنقل. وفي غضون ذلك، نشرت القوات المسلحة الليبرية مفارز صغيرة ومؤقتة للتحقيق في التقارير بشأن التعدي غير القانوني على الأراضي من جانب

مزارعين أجانب في مقاطعتي غران غيديه وريفر غي. وستوقف قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملياتها في نيسان/أبريل، وستنسحب من الحدود في أيار/مايو، تمشيا مع التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥). وفي حين أن القوات الجمهورية لكوت ديفوار مجهزة بشكل أفضل ولديها ما يكفي من الأفراد، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تعزيز الثقة لدى السكان.

٤٧ - وفي حين أن معظم اللاجئين الإيفواريين المتبقين في ليبريا قد أعربوا عن نيتهم في العودة إلى ديارهم، فإن الكثيرين تساورهم شواغل بشأن الحالة الأمنية، والافتقار إلى فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والخوف من قيام الأجانب باحتلال أراضيهم. وهناك خطر تفاقم المنازعات على الأراضي والاشتباكات القبلية في مناطق العودة. وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن ما يقرب من ١٣ في المائة من السكان في غرب البلد يواجهون انعدام الأمن الغذائي. ولا بد من التزام وطني بتيسير عودة المشردين وإعادة إدماجهم، بما يكفل الحصول على الخدمات بشكل منصف واحترام حقوقهم.

٤٨ - ولم تنفذ بالكامل بعد استراتيجية الأمن عبر الحدود التي اعتمدها اتحاد نهر مانو في عام ٢٠١٣. غير أن خطوات أولية قد اتُخذت لإنشاء وحدات مشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة تجمع بين المجتمعات الحدودية، وتكون لديها القدرة على نزع فتيل التوترات والتصدي للأخطار إذا ما أعطيت الدعم الكافي.

توصيات الاستعراض الاستراتيجي

٤٩ - بمراعاة الحالة في كوت ديفوار، فضلا عن المنطقة الحدودية، يوصى بأن يتم تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة نهائية، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بما في ذلك فترة شهرين لإغلاق البعثة على النحو الوارد في الفقرة ٦١ أدناه. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ينبغي أن يكون للبعثة ولاية محددة الأولويات تركز على المهام المحددة باعتبارها الأكثر أهمية من أجل توطيد التقدم المحرز على مدى فترة انتشارها في كوت ديفوار التي بلغت ١٢ عاما.

٥٠ - وعلى وجه التحديد، ينبغي للبعثة أن تواصل أداء دورها فيما يتعلق بتيسير العمليات التي تتولى زمامها جهات وطنية من قبيل المصالحة والتماسك الاجتماعي، فضلا عن دعم الإصلاحات المؤسسية. ومن المتوخى في المستقبل أن يقدَّم الدعم المتاح من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للحكومة في مجالات إعادة إلحاق المقاتلين السابقين وإصلاح القطاع الأمني في هذا السياق، بالنظر إلى أن الكثير من التحديات القائمة في هذه العمليات

هي ذات طابع سياسي. وسيواصل الأفراد النظاميون في العملية تقديم المشورة والتوجيه على مستوى العمليات إلى نظرائهم الوطنيين. وستستمر محطة إذاعة البعثة (ONUCI FM) في القيام بدور هام فيما يتعلق بنشر رسائل السلام، مع القيام في الوقت نفسه بنقل المعلومات إلى السكان بشأن التحول المقبل الذي سيطرأ على مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقبل إجراء العمليات الانتخابية، من الأهمية بمكان أيضا الاستمرار في رصد البيئة الإعلامية من أجل التخفيف من آثار التصريحات المؤججة للمشاعر وخطاب الكراهية.

٥١ - ويتعين على البعثة أيضا الاحتفاظ بولاية قوية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك دعم عملية المصالحة الوطنية، ويتعين عليها أيضا أن تنخرط في أنشطة الرصد والإنذار المبكر وفي تطوير قدرة وطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما ينبغي أن تحتفظ البعثة بولايتها في تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، مع التركيز على الحماية المادية. ويوصى كذلك بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عن طريق فريقيهما القطريين، بمواصلة دعم مبادرات السلطات الإيفوارية والليبرية الرامية إلى تحقيق الاستقرار على الحدود، وذلك بالتعاون مع الشركاء الإقليميين من قبيل اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٢ - وفي ضوء تحسن قدرة دوائر الأمن والدفاع الوطنية على أداء وظائفها، ومع اقتراب إغلاق البعثة، سيكون من المستصوب أن تتولى السلطات الإيفوارية في الأشهر المقبلة المسؤوليات الأمنية الكاملة التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولذلك يوصى بأن تقتصر ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المتعلقة بحماية المدنيين على الدعم في الحالات القصوى لأجهزة الأمن الإيفوارية في مجال حماية المدنيين في حال تدهور الوضع الأمني على نحو يهدد بحدوث انتكاسة في عملية إحلال السلام والاستقرار في البلد، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلّص قدرات البعثة ومناطق انتشارها.

رابعا - التعديلات المقترح إدخالها على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٥٣ - وفقاً لما أُشير إليه في تقاريري السابقة، تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السحب التدريجي لقوامها التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٢، بقوام قدره ٧٩٢ ٩ فردا. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦)، سحبت العملية ٤٦٨ ١ جنديا في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٦، وكان من ضمن ذلك كتيبة مشاة (٧٥٠ جنديا)، وفرقتان من فرق العمل العسكري (٥٣٣ جندياً)، وسرية طيران (٣١ فردا)، وسرية دعم

(١٥٤ فردا). وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، سيصل قوام العملية إلى ٩٦٩ ٣ فرداً من مجموع القوام المأذون به والبالغ ٠٠٠ ٤ من الأفراد العسكريين، ويشمل ذلك كتيبتين للمشاة (٦٠٦ ١ من الجنود) منتشرتين في الغرب، وقوة للرد السريع يبلغ قوامها ٦٥٠ فرداً ويقع مقرها في ياموسوكرو، وفرقتي عمل (٨٦١ جنديا) منتشرتين في أبيدجان، وعناصر التمكين ذات الصلة (٥٩٤ فردا)، بالإضافة إلى ٩٧ ضابطاً من ضباط الأركان و ١٩٢ مراقباً عسكرياً.

٥٤ - وعند النظر في القوام اللازم للقوة للفترة المقبلة، أُخذت في الحسبان نتائج تقييم دقيق للتهديدات، وتحليل لمدى ملاءمة قوام القوات لأداء المهام، وقدرة القوات المسلحة الوطنية. وأُخذت في الاعتبار أيضاً المهام ذات الأولوية التي سيؤديها العنصر العسكري للعملية طيلة فترة نشر البعثة، بما فيها تيسير المساعدة الإنسانية، ودعم مبادرات تحقيق الاستقرار على الحدود في ظل التهديد العسكري المستمر في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، فضلا عن النطاق المقترح لولاية العملية المتعلقة بحماية المدنيين.

٥٥ - وتحديداً، يُقترح إجراء تخفيض آخر قدره ٩٦٩ ١ جندياً، ليصبح قوام القوة ٠٠٠ ٢ فرد بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وسيتحقق ذلك بإعادة كتيبتي مشاة (٠٦٥ ١ جندياً)؛ وسرية من الكتيبة المنتشرة في الجنوب الغربي (٢٠٠ جندي)؛ وسرية من وحدة حماية المقر (١٥٦ جندياً)؛ وعناصر التمكين ذات الصلة، وتحديدا العنصر الهندسي (١٧٥ فردا)، ومستشفى عسكري (٥٦ فردا) وعنصر الإشارة (٩٠ فردا)؛ بالإضافة إلى ١٣٥ ضابطاً من ضباط الأركان و ٩٢ مراقباً عسكرياً. وستشمل القوات المتبقية، البالغ عددها ٠٠٠ ٢ فرد، كتيبة مشاة منتشرة في الجنوب الغربي (٦٥٠ فردا)؛ وقوة للرد السريع (٦٥٠ فردا)؛ ووحدة لحماية المقر (٣٠٠ فرد)؛ وعناصر التمكين ذات الصلة، وهي تحديدا عنصر طيران (١٧٦ فردا) وعنصر إشارة (٦٦ فردا)؛ بالإضافة إلى ضم ٥٨ من ضباط الأركان و ١٠٠ من المراقبين العسكريين معا في تسعة مواقع للأفرقة، ولا سيما في الغرب. ونتيجة التخفيضات المقترحة، لن تكون العملية قادرة على الاستجابة في حال وُرود طلب إليها بدعم أمن الانتخابات. وفي عام ٢٠١٧، ستشمل التخفيضات النهائية ما يلي: كتيبة المشاة المنتشرة في الجنوب الغربي ووحدة طيران، في شباط/فبراير؛ وقوة الرد السريع ووحدة الطيران التابعة لها وجميع المراقبين العسكريين، في آذار/مارس؛ وعناصر المقر، وتحديدا وحدة الحماية وعنصر الإشارة وضباط الأركان، في نيسان/أبريل.

٥٦ - ونظرا إلى أن قوة الرد السريع المنشأة داخل العملية عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) لا تزال تعد من الأصول البالغة الأهمية، فمن المقرر أن تكون من بين آخر

الوحدات العسكرية التي ستُعاد إلى الوطن من كوت ديفوار. وحاليا، يجري استكشاف الخيارات المتاحة لتمكين الوحدة من أن تبقى أداةً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة في ما يتجاوز دورة حياة العملية، بالإضافة إلى المفهوم الأصلي الذي تقوم على أساسه. ورهنا باستيفاء الشروط الواردة بالتفصيل في قرار المجلس ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، يوصَى بأنه في حال نُقلت الوحدة إلى عملية أخرى لحفظ السلام، فإنه ينبغي أن تواصل الاضطلاع بولاية تقديم الدعم في أقسى الظروف لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وللبعثة التي ستخلفها، وفقاً لأحكام قرار المجلس ٢١٦٢ (٢٠١٤). وستُدرج مقترحات محددة في تقاريري المقبلة عن كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بالإضافة إلى عملية استخلاص للدروس المستفادة، تشمل تحديد الفائدة من وجود أداة مماثلة في سياقات أخرى. ومع الأخذ بعين الاعتبار الرسالة المشتركة المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الموجهة إليَّ من رئيسة ليبريا إيلين جونسون سيرليف والسيد واتارا، المشار إليها في تقريري المرحلي الحادي والثلاثين، المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/169، الفقرة ٢٢)، وشريطة تلقّي كل الاتفاقات والأذون اللازمة، يمكن وضع الوحدة في حالة تأهب خلال الفترة الانتخابية لعام ٢٠١٧ في ليبريا تحسبا لاحتمال نشرها إذا كان الوضع الأمني يبرر ذلك.

القوات الفرنسية

٥٧ - بموجب قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، أذن مجلس الأمن للقوات الفرنسية في كوت ديفوار بتقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حدود انتشار هذه القوات وقدراتها. ولا يزال هذا الدعم ضروريا. وفي الوقت نفسه، يتواصل التعاون في إطار الدعم المقدم إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وكذلك تنظيم الاجتماعات الثلاثية التي تُعقد مرتين كل شهر وتضم معاً القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية.

عنصر الشرطة

٥٨ - يبلغ القوام المأذون به لعنصر الشرطة في العملية ١ ٥٠٠ فرد، بمن فيهم ٥٠٠ فرد من خارج وحدات الشرطة المشكلة و ١ ٠٠٠ فرد تم نشرهم في ست وحدات للشرطة المشكلة. وستركز شرطة الأمم المتحدة، طوال فترة نشرهم، على توطيد التقدم المحرز في تعزيز قدرات الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون. ويوصى بأن يجري تدريجياً خفض قوام أفراد الشرطة من خارج الوحدات ليصل إلى ٢٥٠ فردا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع

التركيز على أنشطة التوجيه وتقديم الدعم على المستوى التنفيذي إلى الشرطة الوطنية والدرك، بالإضافة إلى وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وسيتواءم نشر عنصر الشرطة مع المناطق الإقليمية التي تضطلع فيها الشرطة الوطنية والدرك بالمسؤولية التنفيذية، وسينخفض عدد مواقع الأفرقة من ٢٣ إلى ١٢ موقعاً بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وسيتوقف الدعم المقدم على الصعيد التكتيكي. وسيعاد تدريجياً العدد المتبقي من أفراد الشرطة من خارج وحدات الشرطة المشكلة إلى أوطانهم، ويبلغ هذا العدد ٢٥٠ فردا. ولن يبقى أي منهم بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ولن تعود هناك حاجة إلى أفراد الجمارك الثمانية.

٥٩ - وعند النظر في القوام اللازم لوحدات الشرطة المشكلة، جرى الأخذ في الاعتبار نتائج تقييم دقيق للتهديدات وتحليل لقدرات الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، بالإضافة إلى نشر قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والنطاق المقترح لولاية حماية المدنيين. ولذلك يوصى بأن تُعاد إلى الوطن على الفور ثلاث وحدات من وحدات الشرطة المشكلة الست أثناء عمليات التناوب المقررة في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦. وستُنشر إحدى الوحدات المتبقية في أبيدجان، وهي مدينة تحظى بأهمية استراتيجية وفيها وجود محدود للقوة، بالإضافة إلى نشر وحدة في كلّ من بواكيه ودالوا، وهما منطقتان تقع فيهما حوادث متكررة تُخِل بالنظام العام ويتبدى فيها العنف الطائفي. وسيُقَلَّص حجم جميع الوحدات من ١٨٠ فرداً إلى الحجم القياسي وهو ١٤٠ فرداً. وسيُعاد أفراد الوحدات الثلاث المتبقية إلى الوطن في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧.

العنصر المدني

٦٠ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٩ باء المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، تتوافر لدى العملية ١ ٢٢٥ وظيفة لموظفين مدنيين، بما في ذلك ٧١٣ وظيفة وطنية و ٥١٢ وظيفة دولية. وتُجرى التعديلات حاليا للتمكن من إجراء تخفيض تدريجي لعدد الموظفين المدنيين يراعي أولويات الولاية الموضوعية للعملية للسنة الأخيرة من انتشارها، على النحو المبين بالتفصيل في الفقرتين ٥٠ و ٥١ أعلاه، ومع كفالة احتفاظ البعثة بالخبرات اللازمة. وسيجري أيضا تعزيز التواجد الميداني للعنصر المدني.

الآثار الناشئة عن الدعم المقدم

٦١ - بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سينجز الإغلاق الكامل للبعثة. وسيشمل ذلك جميع المهام ذات الصلة مثل إغلاق المرافق، وسحب المعدات، وتسديد المدفوعات النهائية وغيرها من المتطلبات الإدارية. وسيعمل فريق متخصص في هذا النوع من المهام تحت

إشراف القيادة المناسبة، في الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وسيضع أيضاً الصيغة النهائية للعملية الانتقالية التي سيضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري، بالإضافة إلى أية عملية تيسير سياسي تراها الحكومة مناسبة.

٦٢ - وسيجري الخفض التدريجي لحجم البعثة بالتوازي مع السنة الأخيرة للعمليات الصادر بها تكليف. وبناء على ذلك، يجري حاليا شطب أصول العملية أو نقلها إلى عمليات أخرى لحفظ السلام، أو إلى فريق الأمم المتحدة القطري، أو إلى الحكومة. وتوجد أيضا آليات وإجراءات مناسبة لضمان إنجاز إغلاق العملية بطريقة ملائمة بيئياً. ويجري النظر في نقل مقر العملية في سيبروكو إلى مقر فريق الأمم المتحدة القطري ليكون بمثابة دار الأمم المتحدة، رهنا بموافقة الحكومة.

٦٣ - وقد أعربت الحكومة عن رغبتها في الاحتفاظ بإذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على موجة التضمين الترددي بعد إغلاق البعثة، حيث ستقوم مؤسسة فيلكس أوفويت بواني بتشغيل هذه المحطة الإذاعية في إطار برنامجها المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المتعلق بثقافة السلام. وتجري مناقشات لوضع خطة تنفيذية مفصلة تراعي التكاليف المرتبطة بالمشروع، والحاجة إلى ضمان استفادة جميع شرائح المجتمع الإيفواري من تلك الخطة على قدم المساواة، بطريقة نزيهة، وفي ظل استقلال الخط التحريري.

سلامة الأفراد وأمنهم

٦٤ - يتراوح تقييم الخطر على أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها في كوت ديفوار بين المنخفض والمتوسط، ويتمثل أكبر تهديد في النشاط الإجرامي. وتجري الاستعدادات لضمان توفير الأمن لفريق الأمم المتحدة القطري بعد إغلاق العملية.

٦٥ - وأثناء الهجوم الذي شُن في ١٣ آذار/مارس على غران بسام، على النحو الذي أُشير إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، قُتل أحد متطوعي الأمم المتحدة وتعرَّض أحد الأفراد في شرطة العملية لإصابة بليغة. وكان كلاهما من رواد الشواطئ ولم يُستهدفا بشكل خاص. وقد تعزز الأمن في منشآت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٦ - عادةً، تزداد حدة القضايا المتعلقة بالسلوك والانضباط أثناء عمليات إغلاق البعثات. وبناء على ذلك، ستُعزز العملية قدراتها في هذا المجال.

٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سُجلت حالتان تتعلقان بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالإضافة إلى ادعاء واحد بسوء السلوك الجسيم. وكانت هناك أيضاً خمسة ادعاءات بشأن حوادث تندرج في الفئة ٢ لسوء السلوك. والتحقيقات جارية بشأنها.

خامسا - مستقبل الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٦٨ - بالنظر إلى المسار الإيجابي في كوت ديفوار، لا يوصى بإيفاد أية بعثة تابعة للأمم المتحدة عقب انسحاب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو موقف يتفق مع الآراء التي أعربت عنها الحكومة. غير أن الأمم المتحدة ستواصل مواكبة كوت ديفوار من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، الذي سيقدم الدعم بما يتفق مع ولايات الوكالات والصناديق والبرامج المعنية، وفي حدود الموارد المتاحة. ولهذا تكتسي عملية نقل المهام التي تنفذها العملية إلى الحكومة، أو إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو إلى الشركاء الآخرين، طابعا ملحا متجددا، وكانت تلك العملية قد بدأت في عام ٢٠١٣.

٦٩ - وخلال الفترة الأخيرة من تنفيذ العمليات المنوطة بها، ستركز عملية الأمم المتحدة على نقل الأولويات المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين بغية توطيد المكاسب التي تحققت، إلى جانب تيسير الجهود اللازمة في مواجهة التحديات الطويلة الأجل التي ستبقى ماثلة بعد إغلاق البعثة. وستنفَّذ، عند الاقتضاء، الخيارات المتاحة لمشاركة الفريق القطري في المهام المقررة للعملية في الوقت الذي ستكون فيه البعثة قائمة، بدعمٍ من ميزانية البعثة، تمشيا مع توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، والتقرير الذي يتضمن الرد الذي قدمته في هذا الصدد (S/2015/682). وسيكون من المهم بوجه خاص بالنسبة إلى العملية، باعتبارها بعثة مستمرة منذ فترة طويلة، أن تعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين على إنجاز الأولويات المحددة لتنفيذ الولاية. واتباع مثل هذا النهج من شأنه أن يساعد أيضا فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين في بناء القدرات اللازمة والحفاظ على الزخم الضروري لمواصلة العمل ذي الأولوية على إثر إغلاق العملية.

٧٠ - وستعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة وغيرها من الجهات المعنية، ولا سيما الشركاء المتعددو الأطراف وغيرهم من الشركاء، في وضع وتنفيذ الاستراتيجية التي ستستعين بها لإحداث التحول المقبل في المشاركة في كوت ديفوار. وسيكون من المهم للغاية أن يشارك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استكمال عمل فريق الأمم المتحدة القطري بعد مغادرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

سادسا - الآثار المالية

٧١ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٩ بـاء المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مبلغ ٤٠٢,٧ مليون دولار للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر تقريري عن ميزانية العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/753)). وقُدمت الميزانية التي اقترحتُها بمبلغ ٣٢٠,٧ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى الجمعية للنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها السبعين المستأنفة. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات المقترحة تستند إلى الولاية القائمة للبعثة ونطاقها.

٧٢ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية ما قدره ١٢٨ ,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما قدره ٢ ٦٠٢ ,٨ مليون دولار.

٧٣ - وجرى سداد تكاليف القوات والشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في حين جرى سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقا لجدول السداد الفصلي.

سابعا - ملاحظات

٧٤ - عندما نُشرت العملية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بناء على طلب السلطات الإيفوارية، كانت كوت ديفوار مشطورة نصفين من الشمال إلى الجنوب من جراء وجود منطقة ثقة مفروضة عسكريا، وكانت ترزح تحت وطأة الجمود السياسي. وسادت في تلك الفترة انتهاكات وقف إطلاق النار، وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين. وأصبحت كوت ديفوار على حافة الهاوية في عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت منارة للسلام والاستقرار والازدهار في منطقة تمزقها حروب أهلية طاحنة. لكن البلد تجاوز هذه المرحلة، وتم تنفيذ اتفاقات السلام وإزالة منطقة الثقة. وعلى الرغم من الانتكاسة التي شهدها البلد فيما يتعلق بنتائج انتخابات عام ٢٠١٠ التي نشأ خلاف بشأنها، وهو ما أسفر عن نشوب أزمة قُتل خلالها ما يقرب من ٣ ٠٠٠ شخص وشُرد ٦٠٠ ٠٠٠ آخرون، ظل البلد يمضي قدما. وبعد مرور خمس سنوات على أزمة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، استولت كوت ديفوار على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم والاستقرار، والازدهار الاقتصادي. وأود أن أهنئ كوت ديفوار شعبا وحكومة لما أبدياه من تصميم جعلَ هذا التطور الإيجابي ممكنا.

٧٥ - ومع ذلك، يتطلب توطيد السلام الالتزام الكامل من جانب جميع المواطنين بعملية مصالحة وطنية شاملة ذات هدف. ويتعين أن يكون من بين أهداف هذه العملية تحديد مفهوم مشترك لمعنى الدولة والاتفاق عليه، بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات مواطني الدولة. وتكتسي هذه القضايا أهمية خاصة وربما تكون أيضا محفوفة بالصعاب بالنسبة لكوت ديفوار؛ فعلى الرغم من الاستمرار في إحراز التقدم، لم تلتئم بعد الجروح الناجمة عن النزاع الإيفواري، والتي تكشَّفت عنها الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

٧٦ - وإنني أرحب بالجهود التي يبذلها السيد واتارا لإشراك طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة بهدف تعزيز الحوار السياسي في جو من المصالحة الوطنية. وأرحب أيضا بأجواء التجاوب مع عروض الرئيس. وثمة إشارات إيجابية تتمثل في أن أعضاء الطبقة السياسية الإيفوارية جميعهم يعتزمون القيام بدور فعال وبناء في العمليات الانتخابية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام. وفي الوقت نفسه، يتعين أن تمضي الإصلاحات قدما بغية معالجة أوجه الظلم الهيكلية. ولذلك فإنني أرحب بالاستفتاء الدستوري المزمع إجراؤه، الذي يتيح فرصة هامة للاتفاق على فهم مشترك وجديد لمعنى الدولة، وأود أن أشدد على أهمية كفالة أن تكون العملية شاملة للجميع بكل معنى الكلمة.

٧٧ - وسيتطلب تضميد جراح الماضي ومعالجة مظالم الحاضر أيضا اتخاذ إجراءات ترمي إلى تناول الأسباب الجذرية للنزاع في كوت ديفوار، بما في ذلك ما يتعلق بحيازة الأراضي، والجنسية، والهوية، وكذلك توطيد قطاع أمن فعال وخاضع للمساءلة. وأرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد، رغم أنه بات من الواضح أن استمرار عدم الاستقرار الناجم عن المسائل المتعلقة بالأراضي والانتماء يحتِّم اتخاذ إجراءات حاسمة بدرجة أكبر، بما في ذلك في سياق عملية تحقيق التماسك الاجتماعي.

٧٨ - وما زال يساورني القلق إزاء استمرار التصورات السائدة عن العدالة المتحيزة لجانب واحد والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وأود أن أكرر دعوتي لمحاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية. ومن الأمور المثيرة للقلق البالغ أيضا استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. لذا يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم وكفالة حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ويتعين أن يظل الاستمرار في تطوير قدرات المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية إذا أريد الحفاظ على السلام في كوت ديفوار. ويشمل ذلك تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بوسائل من بينها منحها المنزلة الدستورية والاستقلال التام وفقا لمبادئ باريس. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لهذه المبادرات، بالتعاون الوثيق مع الحكومة.

٧٩- وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء التأخير في إجراء التحقيقات المتعلقة بقضايا هامة مثل مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فضلا عن الهجوم الذي شُن في تموز/يوليه ٢٠١٢ على مخيم ناهيبلي للمشردين داخليا. وأود أن أؤكد من جديد أن الحكومة مسؤولة عن تقديم مرتكبي تلك الجرائم الدولية إلى المحاكمة.

٨٠ - ويتملكني شعور بالغضب إزاء الهجمات الإرهابية المنفذة ضد المدنيين الأبرياء في غران بسام في ١٣ آذار/مارس، وأدينها بأقوى العبارات. وأود أن أكرر الإعراب عن عميق تعاطفي مع أسَر المتوفين، وتعازيّ لها، وعن تضامن الأمم المتحدة الثابت مع شعب كوت ديفوار وحكومته. فهذه الهجمات التي تستوجب الشجب ليس لها ما يبررها. ويتعين تقديم جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية وجميع منظميها وممولياها والجهات الراعية لها إلى المحاكمة وفقا للقانون الدولي. وإنني أرحب بعزم قادة المنطقة على العمل معا بشكل وثيق من أجل مكافحة آفة التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب، التي لا يمكن أن تُفلح الحدود بين البلدان في احتوائها. وتظل الأمم المتحدة على التزامها بالإسهام في تعزيز هذا التعاون الإقليمي، ودعم وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لهذا التهديد المتنامي.

٨١ - وقد أحرزت أجهزة الأمن الإيفوارية تقدما، كما تدل على ذلك التحسينات المحمودة في البيئة الأمنية وسرعة وفعالية تصدي تلك الأجهزة للهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٣ آذار/ مارس. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات كبيرة، لا سيما في المنطقة الجنوبية الغربية من البلد حيث لم تنجح القوات المسلحة الإيفوارية في كسب ثقة السكان، مما أدى إلى وقوع هجمات منتظمة واستمرار حال عدم الاستقرار وسط عمليات عودة اللاجئين المتواصلة. وأحث الحكومة على المضي قدما في إجراء إصلاحات أساسية داخل قطاع الأمن، بغرض رفع التحديات المقلقة التي تقوِّض الثقة والمصالحة. ومن المهم بالقدر نفسه استكشاف الخيارات المتعلقة بالنظر في حالات المقاتلين السابقين التي لم يُبت فيها بعد، وضمان حصولهم جميعا على فرص مستدامة لإعادة الإدماج، لكفالة أن يكونوا أفرادا إيجابيين في المجتمع الإيفواري.

٨٢ - وسيكون عام ٢٠١٦ عاما هاما بالنسبة لتوطيد الحكم السياسي في كوت ديفوار، وسيشهد أيضا إحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية وغيرها من الإصلاحات الحاسمة للنهوض بعملية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ومع استمرار إحراز تقدم جيد في هذه العمليات وغيرها من العمليات الجارية، حري بنا أن نخلص إلى أن الحالة في كوت ديفوار لم تعد تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة. وتمشيا مع استنتاجات الاستعراض الاستراتيجي، أوصي بتمديد أخير لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأوصي كذلك بإدخال تعديلات على ولاية العملية لتعكس

الأولويات المحددة في الفقرات من ٥٠ إلى ٥٢ أعلاه. وأخيرا، أوصي بإجراء مزيد من التعديلات للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في العملية، على النحو المبين بالتفصيل في الفقرات ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ أعلاه، بحيث يصل القوام المأذون به للعملية إلى ٢ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وإلى ٦٧٠ من أفراد الشرطة. وسيقوم جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في العملية، وكذلك جميع الموظفين المدنيين تقريبا، بمغادرة البلد بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، شريطة أن تظل الظروف مواتية، ليتحقق بذلك الإغلاق الكامل للبعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٨٣ - وتمضي كوت ديفوار على مسار إيجابي، ومن ثم لا يوصَى بأن يخلف العملية أي وجود للأمم المتحدة باستثناء الفريق القطري. بيد أن ثمة خطرا واضحا يتعلق بالمهام الأساسية المتبقية يتمثل في عدم إمكانية تنفيذ تلك المهام بالمرّة، إذا لم يقترن نقلها إلى الحكومة أو إلى فريق الأمم المتحدة القطري بتخصيص موارد إضافية، وهو ما قد يقوِّض استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن. ولذلك، أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الشركاء الثنائيون وغيرهم من الجهات المانحة، إلى توفير الموارد اللازمة لتسهيل إحداث التحول في مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨٤ - وأود أن أتقدّم بالشكر إلى ممثلتي الخاصة لكوت ديفوار، عايشاتو منداودو، على ما أبدته من قيادة ممتازة، وإلى جميع الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين تحت راية الأمم المتحدة لالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. وأعرب عن تقديري أيضا للبلدان المساهمة بعسكريين وبأفراد شرطة، وللبلدان المانحة وللمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وللمنظمات غير الحكومية التي تواصل تقديم دعم لا يقدّر بثمن لكوت ديفوار. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالدور الأساسي الذي قام به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طيلة عملية السلام الإيفوارية، مما يسَّر الإنجازات التي حققتها عملية الأمم المتحدة؛ ولولا ذلك الدور لربما ما كان للبلد أن يقف الآن على أعتاب المرحلة الأخيرة من تواجد قوات حفظ السلام.

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

(في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦)

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
الأرجنتين						٣
بنغلاديش	١٣	١٠	٧٢٩	٧٥٢	١٨٠	
بنن	٩	٧	٣٦٨	٣٨٤		٥٧
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٣			٣		
البرازيل	٤	٣		٧		
بوركينا فاسو						٤٥
بوروندي						٢٩
الكاميرون	١			١		٢٤
جمهورية أفريقيا الوسطى						
تشاد	٦			٦		١٦
الصين	٦			٦		
جيبوتي						
جمهورية الكونغو الديمقراطية						٦
إكوادور	٢			٢		
مصر		١	١٧٤	١٧٥		
السلفادور	٣			٣		
إثيوبيا	٢			٢		
فرنسا		٨		٨		٦
غامبيا	٣			٣		
غانا	٦	٨	٩٧	١١١		٢
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٢			٢		
الهند	٩			٩		

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
أيرلندا	٣			٣		
الأردن	٨	١١		١٩	٤٨٢	٩
كازاخستان	٢			٢		
مدغشقر						٢
ملاوي	٣	١		٤		
مالي		١		١		
موريتانيا					١٤٠	
المغرب		٤	٧١٥	٧١٩		
ناميبيا	١			١		
نيبال	٣	١		٤		
النيجر	٥	٣	٨٦٤	٨٧٢		٤٠
نيجيريا	٢			٢		
باكستان	١٢	١٣	٢٧٧	٣٠٢	١٨٩	
باراغواي	١	١		٢		
الفلبين	٣			٣		
بيرو	٢			٢		
بولندا	٢			٢		
جمهورية كوريا	٢			٢		
جمهورية مولدوفا	٢			٢		
رومانيا	٦			٦		
الاتحاد الروسي	١٠			١٠		
رواندا						٨
السنغال	٦	٥	٧٣١	٧٤٢		١٦
صربيا	٣			٣		
إسبانيا		١		١		
سويسرا						١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢	٢		٤		
توغو	٧	٦	٤٦٥	٤٧٨		٤٣
تونس	٨	٣		١١		٣٨
تركيا						٣

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
أوغندا	٥	٢		٧		
أوكرانيا		٣		٣		٩
أوروغواي	١			١		
فانواتو						١١
اليمن	٩	١		١٠		١١
زامبيا	٢			٢		
زمبابوي	٢			٢		
المجموع	١٨٦	٩٥	٤ ٤٢٠	٤ ٧٠١	٩٩١	٣٧٩

المرفق الثاني